

اليورو انخفض أمام الدينار

استقر سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار عند مستوى 0,303 دينار في حين انخفض اليورو إلى مستوى 0,344 دينار مقارنة بأسعار صرف يوم أول من أمس الثلاثاء. وقال بنك الكويت المركزي في نشرته اليومية على موقعه الإلكتروني إن سعر صرف الجنيه الإسترليني انخفض إلى مستوى 0,386 دينار كما انخفض الفرنك السويسري إلى مستوى 0,302 دينار. وبقي الين الياباني عند مستوى 0,002 دينار دون تغيير. يذكر أن أسعار الصرف المعلنة من بنك الكويت المركزي هي لمتوسط أسعار العملة لليوم ولا تعكس أسعار البيع والشراء الفعلية.

«المركز» أفضل بنك استثماري في الكويت لعام 2018

تقديم خدمات استشارية ذات قيمة مضافة فيما يتعلق بعمليات الاندماج والاستحواذ، وإعادة هيكلة رأس المال وبيع الأصول، بالإضافة إلى إصدارات الأسهم والسندات، واستشارات الإدراج، وغيرها من الخدمات الاستشارية.



علي خليل

وأضاف خليل: «وتأتي هذه الجائزة كنتيجة لإتمام «المركز» لعدة صفقات ناجحة في مجال الخدمات المصرفية الاستثمارية خلال العام الماضي. وتعكس الجهود الدؤوبة، والعمل المستمر، والفهم المتعمق لاحتياجات عملائنا ومتطلباتهم الاستثمارية، حيث نؤمن أن لكل عميل متطلبات فريدة، لذا نقوم باتباع الأسلوب الاستثماري لإيجاد الحلول المبتكرة المناسبة له، بالإضافة إلى حرص فريق عمل «المركز» على تلبية هذه الاحتياجات عن طريق الخبرة المتخصصة والمرونة في التعامل مع تغيرات السوق من أجل تحقيق أفضل قيمة لاستثماراتهم».



جائزة أفضل بنك

جودة الخدمات المصرفية الاستثمارية التي يقدمها «المركز»، وخاصة في مجال

حصلت شركة المركز المالي الكويتي «المركز» على جائزة «أفضل بنك استثماري في الكويت لعام 2018» للمرة السابعة خلال ثماني سنوات من مجلة جلوبال فاينانس، وهي مجلة متخصصة بالتمويل والاستثمار. وقامت مجلة جلوبال فاينانس باختيار «المركز» كأفضل بنك استثماري في الكويت لعام 2018» بناء على عدد من المعايير التي وضعها محررو المجلة وخبراء الخدمات المالية والتمويلية والتي تشمل حصة السوق، وعدد وحجم الصفقات، والخدمات والاستشارات المقدمة، وشبكة التوزيع، والجهود المبذولة لمواجهة ظروف السوق، والابتكار، والتسعير، والسمعة في السوق.

وبهذه المناسبة، صرح علي حسن خليل، رئيس العمليات في «المركز»، قائلاً: «يؤكد اختيار جلوبال فاينانس للمركز» كأفضل بنك استثماري في الكويت لعام 2018، على ثقته في

«البتترول الوطنية» شاركت في مؤتمر ومعرض «الاتحاد الخليجي للتكرير»



نائب رئيس الوزراء البحريني يفتتح المعرض بمشاركة بخت الرشيدى والشيخ محمد آل خليفة



محمد غازي المطيري يقدم هدية تذكارية لنائب رئيس الوزراء البحريني أثناء زيارته جناح الشركة

شاركت شركة البترول الوطنية الكويتية في مؤتمر ومعرض الاتحاد الخليجي للتكرير الأول، الذي استضافته مملكة البحرين خلال الفترة من 23 حتى 25 أكتوبر الحالي، برعاية رئيس الوزراء صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة، وتحت شعار «نحو تكرير تنافسي من خلال الابتكار والتعاون والتكنولوجيا».

وجاءت مشاركة «البتترول الوطنية» في هذا الحدث العالمي الهام، الذي حضره وزير النفط ووزير الكهرباء والماء بخت الرشيدى، من خلال وفد رفيع المستوى برئاسة الرئيس التنفيذي محمد غازي المطيري، الذي يترأس الاتحاد، وضم في عضويته عدداً من مسؤولي الشركة والمهندسين والمهندسات من مختلف دوائرها وأقسامها، الذين شاركوا بفاعلية من خلال تقديم مجموعة من أوراق العمل المتخصصة، التي أبرزت مشاريع الشركة الكبرى، ومشروع الوقود البيئي، ومشروع الدبديبة للطاقة الشمسية، كما شاركوا في مختلف الجلسات الحوارية.

افتتح وزير النفط البحريني الشيخ محمد بن خليفة آل خليفة فعاليات المؤتمر الذي نظمه الاتحاد الخليجي للتكرير بالتعاون والتنسيق مع الهيئة الوطنية للنفط والغاز بمملكة البحرين، وبحضور لافت لوفود من كبرى شركات النفط الخليجية وشركات أميركية أوروبية وآسيوية، فيما بلغ عدد المشاركين قرابة 5000 مشارك من مختلف دول العالم.

وأكد الوزير في كلمة افتتاحية أن منطقة الخليج تتمتع بأهمية كبيرة في عالم الاقتصاد النفطي، فهي تمثل أكبر احتياطيات النفط والغاز في العالم، كما أن منطقة الشرق الأوسط تشهد نمواً عالمياً متسارعاً لتكون مركزاً مهماً للتكرير، وذلك لما تشهده هذه المنطقة من بناء معظم المصافي العالمية الجديدة والتي تركزت في قارة آسيا ومنطقة الشرق الأوسط، منها إلى أنه من المتوقع أن تشهد قدرة البتروكيماويات في الشرق الأوسط ارتفاعاً ملحوظاً، ناهيك عن ازدياد فرص الاستثمارية في المنطقة النفطي في منطقة الشرق الأوسط التي ستشهد زيادة مستقبلية في الإنتاج.

بدوره، أشار وزير النفط ووزير الكهرباء والماء الكويتي بخت الرشيدى إلى أن رؤية الاتحاد الخليجي للتكرير تتمثل في توسيع نطاق هذا الحدث العالمي المهم ليشمل جميع المهتمين بصناعة التكرير والصناعات التابعة لها ومعالجة

الفرص الاستراتيجية التي تواجهها هذه الصناعة في الشرق الأوسط وتحديداً في دول الخليج.

من جانب آخر شاركت «البتترول الوطنية» في المعرض المصاحب للمؤتمر والذي افتتحه نائب رئيس الوزراء البحريني الشيخ علي بن خليفة آل خليفة، وقام ومعه وزير النفط الكويتي بخت الرشيدى، والبحريني الشيخ محمد بن خليفة

بجولة في أجنحته بمرافقة عدد من المسؤولين النفطيين وكبار الحضور. وقد رحب بهم في جناح الشركة، الذي احتوى على مطبوعات الشركة وإصداراتها، فيما قام موظفوها بتقديم شرح لزيوار المعرض حول دورها ومهامها والمشاريع التي تنفذها.

السديري رئيساً تنفيذياً لـ «الوطني لإدارة الثروات»



مسعود السديري

والفرص المهمة». وعبر السديري في الوقت ذاته عن تطلعه بمواصلة العمل واستكمال مسيرة الشركة بلوغ أهدافها نحو مستقبل واعد في السنوات المقبلة.

وأضاف قائلاً «ننظر إلى المملكة باعتبارها سوقاً واعداً للنمو والإزدهار، وعنصراً رئيساً في خطتنا الاستراتيجية الهادفة

إلى تقديم منتجات وخدمات مالية مبتكرة لتلبية احتياجات عملائنا من المستثمرين والمؤسسات والأفراد ذوي الملاحة المالية على مستوى المملكة».

ويحصل مساعد السديري درجة المكالوريوس علوم في المالية من جامعة الملك فهد للبترول والمعادن وماجستير إدارة الأعمال من كلية مانسستر للأعمال. بدأ السديري حياته المهنية في البنك السعودي البريطاني - ساب في قسم الخدمات المصرفية للشركات. وتقلد العديد من المناصب منها ترأسه للخدمات المصرفية الاستثمارية في «عوده كابيتال» بعد أن قاد فريقاً في إدارة الثروات كما شغل السديري العديد من المناصب منها مديراً في بنك انفتسكوب ومسؤولاً عن إدارة العلاقات الرئيسية.

أعلنت شركة الوطني لإدارة الثروات المملوكة لمجموعة بنك الكويت الوطني تعيين مسعود السديري رئيساً تنفيذياً للشركة التي تتخذ من المملكة العربية السعودية مقراً لها.

ومن جانبه عبر رئيس مجلس إدارة شركة الوطني لإدارة الثروات طارق بن مطلق المطلق عن سعادته بتعيين السديري في منصب الرئيس التنفيذي للشركة، مضيفاً أن السديري انضم إلى الشركة في إبريل 2018، حيث أسهم في تحقيق العديد من الإنجازات، ولعب دوراً مهماً في إطلاق عمليات الشركة بالمملكة.

وأضاف المطلق أن الشركة تتطلع بكل ثقة للاستفادة من الخبرات الطويلة التي يتمتع بها السديري في قطاع الاستثمار والخدمات المصرفية».

من جهته، صرح مساعد السديري قائلاً «أتشرف بتعييني في منصب الرئيس التنفيذي في شركة الوطني لإدارة الثروات حيث نستهل مسيرتنا ملتزمين بالاستفادة من الإمكانيات والقرارات المهنية والمالية الفريدة لفريقنا المتخصص لتزويد عملائنا بطيف واسع من الخدمات المتميزة

طيران الجزيرة تزيد عدد الرحلات اليومية للدوحة

أعلنت شركة طيران الجزيرة، عن زيادة عدد الرحلات التي تشغلها بين الكويت والدوحة إلى ثلاث رحلات ذهاباً وإياباً يومياً.

وأضافت طيران الجزيرة الرحلة رقم J9115 التي تغادر من الكويت في تمام الساعة 7:30 صباحاً لتصل إلى الدوحة في الساعة 8:50 صباحاً، في حين أن رحلة العودة رقم J9116 تغادر الدوحة في تمام الساعة 9:50 صباحاً وتصل الكويت في الساعة 11:10 صباحاً.

وتوفر هذه الرحلة الجديدة رحلات متابعة بمواقيت مناسبة للمسافرين على متن طيران الجزيرة وعبر الكويت، وذلك من الدوحة إلى البحرين ودي وكوشين وجدة والرياض، وكذلك إلى الدوحة من القاهرة ومومباي والاهور وحيدر آباد والإسكندرية. وقال الرئيس التنفيذي لطيران الجزيرة، روهيت راماشاندران: «يسعدنا أن نبدأ بخدمة عملائنا بمواقيت جديدة تناسب احتياجاتهم سواء كانوا مسافرين إلى قطر للعمل أو للسياحة. يمكن لعملائنا الآن الاستفادة من رحلة المغادرة من الكويت في وقت مبكر خلال وقت الإفطار، والعودة في اليوم ذاته على متن رحلاتنا المجدولة بعد الظهر». وتخدم شركة طيران الجزيرة 26 وجهة من الأكثر طلباً للأعمال والعطلات في الشرق الأوسط والهند وأوروبا ومنها دبي، البحرين، بيروت، الإسكندرية، عمان، اسطنبول، شرم الشيخ، أسبوط، الأقصر، مشهد، سوهاج، جدة، الرياض، المدينة المنورة، القاهرة، النجف، الطائف، الدوحة، كوشي، مومباي، حيدر آباد، أحمد آباد، لاهور، باكو وتبليسي.



الغرفة استقبلت وفداً اقتصادياً بولندياً



الزيد مع الوفد البولندي

استقبلت غرفة تجارة وصناعة الكويت صباح امس - نائب رئيس وكالة الاستثمار والتجارة البولندية كريستوف سنغر والوفد الاقتصادي المرافق له، وقد ترأس الجانب الكويتي عماد الزيد - مساعد المدير العام للشؤون التجارية. ويأتي هذا اللقاء بهدف مناقشة سبل توطيد التعاون الاقتصادي بين البلدين، حيث رحب الزيد بالضيف الكريم والوفد المرافق مشيراً إلى عمق العلاقات الاقتصادية والسياسية التي تجمع البلدين الصديقين، ومؤكداً على الأثر الإيجابي المتبادل لهذه الزيارة على زيادة حجم التعاون الاقتصادي بين الكويت وبولندا، ثم تطرق إلى العلاقات التجارية المشتركة مؤكداً أنها ليست على المستوى للمعامل الأمر الذي يتطلب بذل المزيد من الجهود على المستويين الحكومي والخاص، مضيفاً أن قطاع الأعمال الكويتي يتطلع إلى التعرف على القوانين التجارية والاستثمارية والامتيازات التي تقدم للمستثمرين الأجانب وكذلك التعرف على القطاعات الحيوية التي تتميز بها بولندا. ومن جانبه أعرب سنغر عن سعادته بزيارة الغرفة وعبر عن ارتياحه للعلاقات التاريخية

المتميزة القائمة بين البلدين، مبيّناً أهمية إقامة الشراكات الاستثمارية بين أصحاب الأعمال من الجانبين وفتح آفاق اقتصادية جديدة من خلال الاطلاع على الفرص الاستثمارية المتاحة في بولندا وكذلك البحث عن شركاء جدد في الكويت مشيراً إلى وكالة الاستثمار والتجارة هي هيئة حكومية تتعمق بشكل مباشر رئيس الوزراء البولندي ولديها 60 مكتباً حول العالم، معرباً عن سعادته بقرع افتتاح مكتب الكويت قريباً.

كما أشار سنغر إلى أن الاقتصاد البولندي يعد الأكبر في وسط أوروبا، ويشكل القطاع الصناعي ما نسبته 30% من الناتج المحلي الإجمالي. كما تشير الإحصاءات إلى أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر بلغ 200 مليار دولار العام الماضي.

بعد ذلك قام الجانب البولندي بتقديم عرض حول الاقتصاد والمميزات التي تمنحها بولندا للمستثمرين، والقطاعات والمشروعات المتاحة للقطاع الخاص الكويتي، ومن أهم تلك القطاعات حفر آبار مياه، نفط وغاز، بنوك، أعمال بناء، استثمار.

«رساميل للاستثمار» شاركت في مؤتمر «MIPIM» بالمملكة المتحدة



محمد الناقب

الحكومة الجديدة في المجال العقاري. وأشار إلى أن بريطانيا ما تزال الوجهة المفضلة للمستثمرين في القطاع العقاري وذلك لعدة أسباب أهمها الخدمات اللوجستية والحدقات النقدية التي شهدت ارتفاعاً هائلاً وانخفاض الجنيه الإسترليني عن مستوياته السابقة مما أثار مباشرة على العقارية وتوافر الفرص العقارية الجذابة حيث بلغ إجمالي الاستثمارات العقارية في المملكة المتحدة خلال عام 2017 حوالي 65 مليار جنيه إسترليني مما يؤكد على أن بريطانيا لا تزال الوجهة الأمثل للمستثمرين في القطاع العقاري ومما لا شك فيه أن ارتفاع معدلات التضخم والزيادة المتوقعة في أسعار الفائدة سيكون لهما أثر مباشر على نمو الإيجار. أما أسباب التضخم فإنها قصيرة الأجل وغير واضحة ومدفوعة بشكل كبير في الوقت الحالي من السلع الأساسية. وأضاف الناقب «كان من المثير للاهتمام على صعيد قضية الإسكان التركيز الكبير على الشركات الناجحة بين القطاعين العام والخاص التي تتجاوز مجرد العمل على تلبية احتياجات الإسكان لتصل إلى تطوير الأماكن التي تخدم المجتمعات في المستقبل. كما ركز جزء كبير من النقاش حول قطاع المباني المخصصة للإيجار الذي بدأ باكتساب زخم كبير باعتباره أحد فئات الأصول المؤسسية المقبولة.

شارك في مؤتمر «رساميل للاستثمار» في النسخة الخامسة من معرض MIPIM العقاري 2018 - المملكة المتحدة ممثلاً في محمد الناقب نائب رئيس إدارة الاستثمارات الدولية حيث سيطرت قضية خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي والتغيرات الناتجة في القطاع العقاري في المملكة المتحدة ودور التكنولوجيا الحديثة على أنماط التسوق على

مجريات. ويعتبر MIPIM من أهم المعارض العقارية في بريطانيا حيث ينجح دائماً في جذب مجموعة واسعة من كبار المستثمرين المهتمين بالقطاع العقاري البريطاني، كما يشهد مشاركة كثيفة من أهم الشركات العقارية العالمية التي تعمل على عرض وتسويق مشاريعها للشركات والمستثمرين والزائرين.

وقال نائب رئيس إدارة الاستثمارات الدولية في شركة رساميل للاستثمار محمد الناقب إن «المعرض شهد مناقشة سلسلة من القضايا المهمة والمثيرة للاهتمام والفرص المتاحة للمستثمرين والمطورين والمعوقات التي تواجه قطاع الإسكان في بريطانيا وسبل إيجاد الحلول لهذه المشاكل، وتطوير البنية التحتية في المملكة المتحدة، والقيود المفروضة على القطاع العقاري البريطاني كالرسوم والضرائب مشيراً إلى أن مسؤولين حكوميين تحدثوا في مداخلاتهم عن استراتيجية

الفترة مشدداً على أن هدف بريطانيا بعد خروجها من الاتحاد الأوروبي هو تدعيم وتقوية شراكتها مع الدول الأفريقية ومن بينها تونس التي تجمعها علاقات تاريخية قوية مع المملكة لكنها لم تظهر بعد بالقوة الكافية في المجال الاقتصادي.

بريطانيا تتعهد بمنح تونس تسهيلات إضافية

إلى اتفاق على مرحلة انتقالية تمتد حتى نهاية 2020 بما يهيئ الطريق لخروج بريطانيا عن الاتحاد الأوروبي بسلاسة. وذكر المسؤول البريطاني أن بلاده ستتمكن من إبرام اتفاقات تجارية جديدة خلال الفترة الانتقالية وأن القواعد التجارية الحالية ستسري خلال تلك

تصريح صحفي ادلى به ماكدريك في أعقاب محادثات أجراها مع كاتب الدولة التونسي للتجارة الخارجية هشام بن أحمد ركزت على مستقبل العلاقات الاقتصادية بين تونس وبريطانيا التي تستعد للخروج من الاتحاد الأوروبي. وأوضح أن بريطانيا والاتحاد الأوروبي توصلا

تونس -«كونا»: أكد كبير المفاوضين والمسؤول عن الاتفاقيات لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بوزارة الخارجية البريطانية يان ماكدريك أن بلاده ستبرم اتفاقيات اقتصادية مع الدول الأفريقية ومن بينها تونس تتضمن تسهيلات لدخول أسواق بريطانيا. جاء ذلك في